المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** خطوة في مجال التجريب السياسي ما بعد الحرب الباردة
**اسم الكاتب:** م.م. خضير ابراهيم سلمان
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1962
**تاريخ الاسترداد:** 2026/05/12 10:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# خطوة في مجال التجريب السياسي ما بعد الحرب الباردة

المدرس

المساعد

**خضير**

**ابراهيم سلمان** (*)

## المقدمة

لا تتوافر الادبيات على تعريف لمفهوم المرحلة الانتقالية فالجامعة الاكاديمية قالت عنها[1]. ولكن من دون ان تذهب الى تحديد المفهوم. وبالعودة الى تجارب المراحل الانتقالية بدلالة تلك المدة الزمنية التي تفصل بين واقع تداعى وانتحى واخر لم يكن بعد، والتي تبعاً لذلك، تنطوي على ما يمهد السبيل لبلورة الواقع الجديد ومعطياته، أي انها بعبارة اخرى، الحاضر الذي يربط الماضي بالمستقبل في دورة زمنية كاملة ومتجددة، على ان المراحل الانتقالية على وفق تجربة التأريخ، ليست واحدة من حيث بعدها الزمني، فهي قد تستغرق وقتاً طويلاً، كتلك التي فعلت بين عهد الاقطاع ونشوء الدولة القومية، وهي قد تكون قصيرة مثل تلك التي عقبت نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأ الحرب الباردة، فكيف الحال في عالم الاتصالات الحديثة الذي جعل العالم يبدو "قرية صغيرة". ولم يكن هذا التباين بمعزل عن بطء او سرعة حركة المتغيرات الدافعة الى التغيير باتجاه الجديد ونوعية اثارها. ومع ذلك يتفق الرأي على ان العالم لم يكن ساكناً[2]. اذ بدأ العالم يدرك خطر العولمة الامريكية وابعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية[3].

---

(*) كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

[1] شكري بلعيد، نظام دولي جديد ام مرحلة انتقالية، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد٣، ١٩٩٤.

[2] Richard. Rosecrance. Intemational releations: peace of war, new yourk: Mcgraw-Itill book com paney, 1973, pp.25-49.

[3] حكمت عبد الله البزاز، العولمة والتربية، سلسلة افاق ٢٢، دار الشؤون الثقافية العامة، افاق عربية، ط١، بغداد، ٢٠٠١، ص٩٠٦.

ومن المثير ان هذا الرفض قد بدأ في الارض الامريكية نفسها واخذ بعض الامريكان يحذرون من خطر السياسة الاقتصادية الامريكية على المواطن الامريكي نفسه ووفقاً لذلك، نجد ان جيدنز يستعمل مصطلح "الطريق الثالث" للاشارة الى عملية تجديد الديمقراطية الاجتماعية، فهو يأخذ هذا المفهوم للاشارة الى اطار فكري واطار يضع السياسة والذي يبحث عن تكييف الديمقراطية الاجتماعية مع العالم الذي اصابه التمييز بشكل جذري، انه "الطريق الثالث" بمحاولة تخطي كل من الديمقراطية الاجتماعية ذات الطراز القديم والليبرالية الجديدة، وفي تصورنا فأنه يحاول ان يؤلف بين الراسمالية والاشتراكية[٤].

ويعلمنا تأريخ الافكار ان الجدل النظري لا يحسم قوة الاطراف الداخلة فيه والتي تتعارض رؤاها بالنسبة لموضوع محل الجدل ولكن حكم التاريخ هو الحاكم وهو يتمثل في وقائع ملموسة من شأنها ان تثبت صحة او زيف الاحكام التي صيغت في الجدل[٥]. وهذا ما حدث في الواقع بالنسبة للجدل المتعلق بنهاية الايديولوجية الذي دار في الثمانينات وبالتحديد عام ١٩٨٩ بعد سقوط الانظمة الشمولية وانهيار الشيوعية ومن ثم انهيار مشروعها للتغيير الاجتماعي الرايدكالي للعالم[٦].

ومن هنا ارتى الباحث تقسيم البحث وفق المحاور الآتية:

**المحور الاول: مصطلح الطريق الثالث**
**المحور الثاني: اجواء التغيير (للجذور)**
**المحور الثالث: الجوانب التطبيقية للطريق الثالث**
**المحور الرابع: قضية المجتمع المدني**
**الخاتمة**

## المحور الاول
## مصطلح الطريق الثالث

ان مصطلح الطريق الثالث تم تداوله منذ ان استخدام البابا بيوس الثاني عشر اواخر القرن التاسع عشر، حينما دعا الى طريق ثالث وسط بين الاشتراكية والرأسمالية، ومنذ ذلك الحين انتشرت استخداماته تحت

---

**[4] انطونيو جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة وتعليق د. مالك عبيد ابو شهيرة، ود. محمد خلف.**

**[5] د. رجاء ابراهيم سليم، النظام العالمي الجديد وانعكاساته على افريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧، ف ك، لسنة ١٩٩٢، ص١٨٥.**

**[6] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة وتعليق، د. حسين اشليخ، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٣، ص ص٨-١٥.**

مسميات مختلفة قريبة عن "الطريق الثالث"مثل طريق الوسط الذي استخدمه هارولر ماكميلان في بداية القرن العشرين وانتشر عندما تأسست حركة الاشتراكية الدولية عام ١٩٥١[٧]. وهناك من يشير الى الأنموذج اليوغسلافي تحت قيادة تيتو بأنموذج الطريق الثالث وكذلك يشير الى معظم الحركات والنماذج التي قامت في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي والتي لم تتبع الاشتراكية في أنموذجها السوفيتي ولا الراسمالية في أنموذجها السائد في الدول الغربية[٨]. وفي السبعينيات استعمل المصطلح للاشارة الى اشتراكية السوق، وكان الديمقراطيون الاجتماعيون في السويد اكثر من تحدث عن الطريق الثالث، وفي اواخر الثمانينات واوائل التسعينيات برز مرة اخرى مصطلح الطريق الثالث للاشارة الى مستوى الحركة، الاحزاب الممثلة ليسار الوسط والموجودة في البلدان الاوروبية وعلى مستوى الفكر الى التوجه الذي يسعى الى اعطاء وجه انساني للرأسمالية الجديدة[٩]. واصطلاح الديمقراطية الجديدة وبغض النظر عن المناقشات العديدة المختلفة والواسعة حول الطريق الثالث يمكن في النهاية تحديد المفهوم على انه يعني محاولة جديدة لتجاوز الاشتراكية الديمقراطية والليبرالية الجديدة وخصوصاً بعد التحولات الكبرى التي حصلت في المجتمعات الغربية نهاية القرن العشرين[١٠].

والطريق الثالث هو محاولة التوفيق بين ايجابيات التوجهات الاشتراكية ومنها اعتبارات العدالة في التوزيع، وكذلك بين حركة بعض النزعات الرأسمالية ومنها التركيز على الحافز الفردي كأساس للتقدم[١١].

ولابد من الاشارة هنا من ان اغلب الكتاب والباحثين والمهتمين في السياسية ينظرون الى انطونيو جيدنز على انه المنظر الاول "الطريق الثالث" في بريطانيا وهو يعد الاب الروحي لتوني بلير الرئيس البريطاني الحالي فقد اعتمد بلير رئيس وزراء بريطانيا الحالي على الاسهامات الفكرية لجيدنز كي يؤسس حزب العمال الجديد والذي صاغ برنامجه السياسي في ضوء الافكار والطروحات الذي تبناها جيدنز في "الطريق الثالث"، ومن هنا يمكن القول ان "الطريق الثالث" اصبح فلسفة جديدة تحاول ان تتبناها مجتمعات غربية متعددة وذلك للخروج من مآزق

---

**[7] انطونيو جيدنز، مصدر سبق ذكره، ص١٣.**
**[8] المصدر نفسه، ص١٤.**
**[9] نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٤-١٥.**
**[10] نقلاً عن المصدر نفسه، ص١٤.**
**[11] المصدر نفسه.**

اسلاتقطاب الايديولوجي الحاد بين الرأسمالية والاشتراكية[١٢]. حيث استطرد السيد يسين: قائلاً ستكون هنالك محاولات للتوفيق بين الفردية والجامعية على الصعيد الايديولوجي والاقتصادي والسياسي[١٣]:

- بين العلمانية والدين.
- بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق.
- بين القطاع العام والخاص.
- بين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل.
- بين المصلحة القطرية والمصلحة الاقليمية.
- بين الانا والاخر على الصعيد الحضاري.
- بين الدول الكبيرة المركزية في مواجهة التجمعات المحلية.
- بيت تحديث الانتاج وزيادة الاستهلاك وتنويعه والبحث عن معنى للحياة في الوقت نفسه.
- بين زيادة التنمية في البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث.
- بين الاعلام القطري والاعلام العالمي: وقد حرص الكاتب "السيد يسين" ان يحدد سمات ما اطلق عليه الأنموذج التوفيقي العالمي بسمات ست وتحفظ قائلاً (لو استطاعت قوى التقدم ان تتنصر على قوى الرجعية)[١٤].

وهذه السمات هي:

١. التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة العنصرية والمركزية الاوروبية.
٢. النسبة الفكرية بعد ان تنتصر على الاخلاقية الايديولوجية.
٣. اطلاق الطاقات الخلاقة للانسان في سياقات ديمقراطية على كافة المستويات.
٤. العودة الى احياء المجتمعات المحلية وتقليص مركزية الدولة.
٥. احياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة التي غزت المجال العالم.
٦. التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والانسانية[١٥].

**المحور الثاني**

**اجواء التغيير (الجذور)**

---

**[12] السيد يسين، الطريق الثالث ايديولوجية سياسية جديدة، مجموعة مقالات، ص٥٠-٦٠.**

**[13] المصدر نفسه، ص٦٠-٧١.**

**[14] نقلاً عن المصدر نفسه، ص٦٢.**

**[15] سيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٢-٦٣.**

في التسعينات اثار عالم الاجتماع الامريكي دانيل بل في كثير من الدوائر السياسية والاكاديمية عن نهاية الايديولوجية ومنذ ذلك الحين قامت عدة مناظرات حول موضوع "الطريق الثالث" بين مؤيد ومعارض وان كان يمكن رد اصول الموضوع، ان اردنا تطبيق مناهيج واساليب علم اجتماع المعرفة الى المعركة الفكرية الكبرى التي كانت دائرة بين الشيوعية والرأسمالية ابان الحرب الباردة[١٦]. لقد ادت التحولات الكبرى التي حصلت في المجتمعات الغربية في نهاية هذا القرن الى حدثين مهمين:

١. سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في اوروبا الشرقية وما ترتب عن ذلك من تداعيات، اهمها فقدان الثقة في المشروع الماركسي وفشل التخطيط ومخالفة حقوق الانسان وغياب الديمقراطية وابتلاع المجتمع المدني من طرف الدولة وبعد ان اتضح "ان الانسان لا يعيش بالخبز وحده"[١٧] وانما يحتاج الى ان يمارس حرياته كافة وخاصة السياسية منها والتي تتمثل في حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية الاختيار بحيث لا يتناقض مع حريات ومبادئ المجتمع المدني[١٨].
٢. ضعف الاجتماع حول فكرة الرفاهية التي كانت مهيمنة في الدول الصناعية حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين وتحول الرأسمالية الى رأسمالية متوحشة تسعى الى الربح بلا حدود الامر الذي عمق سيادة حكم الاقلية الثرية، واخفاق مشروع دولة الرفاهية في معالجة هذه المشاكل وازدياد الفقر، وازدياد المهمشين وانتشار العنف والجريمة وارتفاع معدلات البطالة[١٩]. وهذا اثبت بان الحريات السياسية التي تمارس في المجتمعات الراسمالية لا يمكن بديلاً عن عدالة التوزيع.

ومن هنا تبني بأن "الطريق الثالث" افرزته مجموعة من الظروف والتطورات المتتالية منذ اواخر الثمانينات واوائل التسعينات في اوروبا وامريكا وذلك للتوليف بين قيم الاشتراكية (عدالة التوزيع) او التأليف بين العدل والحرية[٢٠].

---

**[16] المصدر نفسه، ص٧٠.**
**[17] انطونيو جيدنز، مصدر سبق ذكره، ص١٤.**
**[18] فرنسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩-١٠.**
**[19] انطونيو جيدنز، مصدر سبق ذكره، ص١٥.**
**[20] د. جميل مصعب، الطريق الثالث، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، للعام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١.**

فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي ونظامه الشمولي عام١٩٨٩ ظهرت اهتمامات من قبل الكثير من الكتاب والباحثين لمراجعة الماركسية وحركتها وما الت اليه وقد ظهر هذا الاهتمام حتى من قبل الماركسين انفسهم ومن ابرزهم المفكر الماركسي الامريكي (رولاند ارنسون) مؤلف الكتاب المعروف ما بعد الماركسية والذي حاول من خلاله صياغة برنامج راديكالي جديد متحرر من جمود الفكر الماركسي، واعقبه كتاب (لاسترشروا) ما بعد الرأسمالية وهذان الكتابان يرمزان الى مراجعة الفكر العالمي والتي تتحدث عن لما بعد الرأسمالية وما بعد الاشتراكية، وهي اثارة الى القلق والتوتر التي تنتاب العالم على مستوى النخبة والجماهير كما تبين من خلال استطلاعات الرأي العالمية[٢١].

لقد كان الصراع بين الرأسمالية والماركسية يتمحور حول الديمقراطية فالماركسية كانت تؤكد الديمقراطية الاجتماعية والتي تعني تحقيق العدالة الاجتماعية ومن خلال تأميم وسائل الانتاج والغاء الملكية الفردية في حين نجد الحريات السياسية في النظام الرأسمالي تقتصر على شريحة الطبقة البرجوازية المستقلة[٢٢]. الا ان الماركسية عدت الحريات الاساسية مسألة ثانوية، بعبارة اخرى يمكن القول ان الرأسمالية ضحت بالعدالة والتوزيع والمساواة لحساب الحرية في حين ضحت الاشتراكية بالحرية لحساب العدالة والتوزيع والمساواة[٢٣].

القيم والبرامج والتحديات التي يؤمن بها "الطريق الثالث":

يمكن سرد اهم هذه القيم والبرامج والتحديات التي يؤمن بها الطريق الثالث وكما يأتي:

١. المساواة في كل شيء.
٢. حماية الجماعات المهمشة اجتماعياً.
٣. لا حقوق دون مسؤولية.
٤. لا سلطة دون ديمقراطية.
٥. الحرية كاستقلال ذاتي.
٦. التعددية العالمية.
٧. الايمان بالنزعة الفسلفية المحافظة[٢٤].

---

**[21] لاسترشرو، المتناظرون، ترجمة د. محمد فريد، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، ١٩٩٦، ص ص ١٤-٥٠.**

**[22] ارنست ماندل، المنار، العدد ٥٩، ص ص ١٠٢-١٠٤.**

**[23] المصدر نفسه، ص١٠٤.**

**[24] انطونيو جيدنز، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.**

اما البرنامج الذي يؤمن به الطريق الثالث فيستند الى المعايير الاتية:

١. الوسط الرديكالي.
٢. الدولة الديمقراطية الجديدة (دولة بلا اعداء).
٣. الايمان بالاقتصاد المختلط.
٤. الاسرة الديمقراطية في كل شيء.
٥. المساواة كأداة للاستيعاب المجتمعي.
٦. الرفاهية الايجابية.
٧. دولة الاستثمار الاجتماعي.
٨. العمل بشكل اساس بالديمقراطية الكونية[٢٥].

اما التحديات التي تواجه "الطريق الثالث" فهي:

١. الشركات العابرة للقارات والتي تعد اكبر مؤسسات المجتمع المدني.
٢. عدم الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية.
٣. التفاوت الكبير بين الدولة الغنية والدولة الفقيرة وبين سكان الدول انفسهم.
٤. المؤسسات التكنوقراطية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
٥. مؤسسات الامم المتحدة سواء في مجلس الامن والتصويت فيه ودورها المتراجع بسبب الهيمنة الامريكية عليه.
٦. فقدان الديمقراطية على المستوى الدولي[٢٦].

وقد تبين من خلال ما تقدم على ان "الطريق الثالث" هو طريق وسط يحاول التوفيق الخلاق بين ايجابيات الرأسمالية وحسنات الاشتراكية[٢٧]. ومن هنا نطرح السؤال الآتي؟ هل ان مهمة الطريق الثالث ممكنة حقاً على مستوى النظرية والتطبيق.

**المحور الثالث**

**الجوانب التطبيقية "للطريق الثالث"**

ان اهمية الطروحات الفكرية للطريق الثالث ينبع من كونها محاولة جاءت لاعادة النظر في تيار الديمقراطية الاجتماعية كما انه "الطريق الثالث" ليس مشروع سياسي لادارة الازمة التي تعاني منها الدولة في المجتمعات الرأسمالية، ولا هو مجرد مشروع نظري ينحدر

---

**[25] المصدر نفسه، ص١١٣.**
**[26] د. جميل مصعب، مصدر سبق ذكره.**
**[27] السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٠-٧٣.**

الاولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي في العالم ولم يعد على اساس قبول النظم الدكتاتورية بجميع اشكالها. بل هي سياسات تطبق بالفعل في العديد من الدول الاوروبية التي تحكمها في الوقت الراهن احزاب اليسار الوسط مثل بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، المانيا، اليونان، وبعض الدول الاسكندنافية ودول اوروبا الشرقية[٢٨].

وجوباً على السؤال الذي طرح حول مهمة "الطريق الثالث" على مستوى التطبيق؟ ولكن اذا عدنا صياغته من جديد، وقلنا هل يمكن استنتاج مبادئ الطريق الثالث من واقع التطبيقات الفعلية التي تقوم بها الحكومات التي تتبناه في شكل سياسات اقتصادية واجتماعية، لقد اختلفت الاراء بين الكثير من الباحثين فبعضهم فضل تسميته بالنهج التطبيقي وأخرون اطلقو عليه (النهج القيمي) ولكل نهج مميزاته وعيوبه غير انه لا يمكن فهم "الطريق الثالث" الا بدراسة كلاً من السياسات والقيم[٢٩].

يقوم المنهج التطبيقي بمحاولة استنتاج المبادئ من خلال تحليل السياسات المطبقة، كذلك في ضوء هذا النهج التطبيقي يتم التركيز على الضيقة القابلة للتطبيق بدلاً من محاولة فرض ايديولوجيات شاملة لاتلقي بالاً الى حدود الحقائق السياسية. ان الايديولوجية اذا عرفناها بأنها نسق محدد من القيم يحدد اهداف التطور الاجتماعي يمكن ان تتحول بسهولة الى صيغ جامدة لا تتسم بالمرونة، على سبيل المثال لا الحصر الايديولوجية الاشتراكية في الاتجاه التي تفضل القطاع العام عن القطاع الخاص في عملية التنمية، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار المميزات النسبية للقطاع العام، قد يمكن قبول مثل هذا التوجه في ظروف معينة، ولكن لو تحول الامر الى تقديس صيغة القطاع العالم بغض النظر عن فشله او فساده او حتى لو تتحول لكي يصبح عائقاً للتنمية، فأن ذلك يعني تحول المبدأ الى صيغة جامدة يمكن ان يؤدي الى الدمار الاقتصادي، وهكذا يمكن القول ان البركماتية يمكن ان تكون وصفاً اساسياً للطريق الثالث بمعنى التركيز على التوجه العملي للسياسات القابلة فعلاً للتنفيذ، ومن الاهمية بمكان الا نجعل "الطريق الثالث" يركز على كل شيء، مثلاً لا يدخل في اهتمامه مباشرة الهوية القومية ولا السياسة الخارجية"[٣٠].

ان القضية الجوهرية في "الطريق الثالث" هو حل اشكالية العام والخاص والتي اختلفت عليها معظم الانظمة السياسية المعاصرة،

---

**[28] السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص٦١.**

**[29] Anthony Giddens: Begond left and right Combridge polity press 1994.**

**[30] السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٠-٩٠.**

والفكرة السياسية المحورية للطريق الثالث في هذا المجال، ان الدولة يقع على عاقتها مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع معينة ولكن ليس عليها ان تكون هي ذاتها التي توفر هذه السلع للناس، وقد ذهب بعض الباحثين الى اهمية النهج المتفتح فكرياً في تعامل الحكومة في بعض المجالات، ففي مجال التعليم والصحة يمكن ان تحتفظ الحكومة بحق الاشراف العام على الخدمات التعليمية والصحية وفي الوقت نفسه اتاحة الفرص للقطاع الخاص لكي تتخذ قراراتها بطريقة مستقلة على اساس ان تلك السياسة طريقة جيدة لتعظيم الكفاءات في اداء الخدمة من خلال المنافسة وتحقيق المساواة، وذلك عن طريق اشراف الدولة على عملية التمويل، وبنفس الطريقة يمكن في مجال النقل العام ان تقدم خدمات اكثر فعالية وجودة من قبل اطراف من القطاع الخاص الخاضعين للقرارات التنظيمية للدولة والمتلقين الدعم منها، فمن تلك المشاريع التي تمتلكها الدولة هي المشاريع العامة والتي تعاني من نقص في التمويل، فعلى سبيل المثال لا الحصر بالنسبة للحالة البريطانية، اقترح احد الباحثين تخصيص خطوط مترو لندن كل خط على ان يحتفظ بخط واحد على الاقل ملكية عامة حتى تستطيع الحكومة ان تتعرف بشكل مباشر على اقتصاديات التشغيل وعلى كل الفعاليات المتعلقة بالجوانب العلمية[٣١].

ونستنتج من كل ذلك ان الخلافات في الرأي لا تدور حول تدخل الدولة او عدم تدخلها وخصوصاً في المجال الاقتصادي والاجتماعية ولكن في نوع هذا التدخل وفي الطرق المستحدثة التي يمكن فيها الدولة من خلال تدخلها ان تركز على تفعيل الديناميكية في الاقتصاد في نمط من العدالة للمواطنين وفي ضوء احترام كل الاطراف للمسؤولية المدنية[٣٢].

**المحور الرابع**

**فقيه المجتمع المدني**

المجتمع المدني[*]، يشير الى الدلالة على أنموذج من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي والذي ينأى خارج نطاق سلطة الدولة[٣٣].

---

**[31] السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٩.**

**[32] المصدر نفسه، ص٦٩.**

**[*] اما الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني فأنه يشير الى مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية تحفظ لها مكاناً ووسط بين الدولة من جهة والمجتمع من جهة اخرى. ومصطلح المجتمع المدني (Civil Society) ليس بالمصطلح الحديث وجذوره تعود الى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تعاملوا مع العلاقات التنسيقية والتعاونية بين الافراد بأعتبارها علاقات منشئة للمجتمع**

او بعبارة اخرى ان المجتمع المدني يمثل مجمل البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع لهيمنة السلطة لان الهامش يضيق ويتسع حسب السياق وينتج فيه الفرد ذاته وتضامنه وابداعاته ومقدساته، أي ان هنالك هوامش من الحصانة الفردية والجماعية تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي وهذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً[٣٤].

ان تقوية المجتمع المدني الفاعل عنصر من العناصر الاساسية لسياسة "الطريق الثالث" يعكس اليسار القديم الذي ينمو بصرف النظر عن القلق حول انيهار المواطنة، السياسات الجديد تقيل يمثل هذا القلق وانهيار المواطنة هو حقيقي وملموس في الكثير من المجتمعات المعاصرة، ويظهر ذلك من خلال ضعف الشعور بالتضامن في بعض من الجماعات في المناطق المختلفة والمدن وارتفاع حالات نسب الجريمة والبطالة وتفكك المجتمع[٣٥].اما اليمين فينحو الى انكار ان الحرمان الاقتصادي مرتبط بتلك المشاكل. واذا كان خطأ رد انهيار المواطنة للاقتصاد كما كان يفعل اليسار القديم، فأنه ايضاً خطأ انكار تأثير الفقر، ان ضعف المواطنة في دولة الرفاهية او معاكستها في حالة ترك المجتمع المدني لالياته الذاتية، فالحكومة بأمكانها فعل ذلك، وعلى الدولة ان تؤدي دوراً في تجديد الثقافة المدنية[٣٦].

ان السياسة الجديدة "للطريق الثالث" تدعو الى تجديد المجتمع المدني من خلال ما يأتي:

- اعتبار الحكومة والمجتمع المدني شركاء.

---

**وحافظة لاستمراره ومن ثم بعد تطور المفهوم على يد (هيفل) عندما ميز بين المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والعرف والتقاليد، والدولة بوصفها مجموعة من المؤسسات السياسية والقانونية التي تمارس في اطارها شبكة العلاقات الدولية. د. علي الدين هلال، معجم المصطلح السياسي، تحرير نيفن مسعد، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص١٥٨.**

**[33] علاء جبار احمد، الدولة القطرية العربية بين العولمة والخيار القومي العربي، اطروحة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢م، ص٦٢.**

**[34] د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، طبعة اولى، ٢٠٠١، ص ص ٤٠٥-٤٠٦.**

**[35] انطونيو جيدنز، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.**

**[36] المصدر نفسه، ص١٢٣.**

- تجديد الجماعة بالمعنى الواسع من خلال استخدام المبادرة المحلية.
- حماية المجال العام المحلي.
- منع الجريمة على اساس مجتمعي.

وعلى هذا الاساس الحكومة والمجتمع المدني يجب ان يتصرفا كشريكين كل واحد يسير للاخر اعماله ولكن كل واحد منهم يقوم بمهمة المراقبة على الطرف الاخر[٣٧]. اما اطروحة الجماعة الواسعة السياسية للسياسة الجديدة، تقدم العولمة يجعل الجماعة ذات مركز اهتمام لامكانية التأثيرالتي يمكن ان تمارسها في القاعدة الجماعية الواسعة لتعمل على استعادة اشكال التضامن المفقودة، انها تتوجه الى الايلات العملية لتعميق الخصائص المحلية. اذ ليس هنالك موانع بين الحكومة والمجتمع المدني، الحكومة تحتاج الى ان تكون في المجال المدني في بعض الاحيان واحياناً اخرى تتراجع، عندما تنسحب الحكومة من التدخل المباشر فأن مصادرها ضرورية لتأكيد النشاطات الى استعادتها او تقدمها المجموعات المحلية في المناطق الاكثر فقراً، لذا الجماعة الواسعة من خلال تعزيز المبادرات المحلية يمكن ان تعطي اعلى مردود[٣٨].

وسياسة الجماعة يجب ان لا تهمل المجال العام، فالمجال العام مهم على المستوى المحلي كما هو مهم على المستوى العام، وهو الطريق الوحيد الذي يرتبط فيه التحول الديمقراطي مباشرة بتطور الجماعة الواسعة ودون حيوية المجال العام فان مشاريع تجديد الجماعة توجه مخاطر انقسام الجماعة عن المجتمع[٣٩]. الدولة تستطيع ان تلقي المجتمع المدني، هذا ما حصل في الاقتصاديات الشيوعية لشرق اوروبا والاتحاد السوفيتي، حيث لم يكن هنالك مجال مدني عام متطور وحيث الحياة الاجتماعية ومحددة بالبيت والاسرة[٤٠].

ومن هنا فان المجتمع المدني يحمي الفرد من هيمنة السلطة، وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع المدني ليس مصدراً للتنظيم القوى والانسجام، لذا فان الجماعة المتحدة تخلق مشاكلها لذ يجب على الدولة تحمي الافراد من صراع المصالح في المجتمع المدني، الدولة لا تستطيع ان تتحول الى المجتمع المدني، واذا كانت الدولة في كل مكان فليس لها

---

**[37] Robert Wuthnow: Sharing The Journey, New York free press, 1994. p.12**

**[38] انطونيو جيرنز، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٣-١٢٤.**

**[39] المصدر نفسه، ص١٢٩.**

**[40] المصدر نفسه، ص١٣٠.**

مكان[٤١]. وخلاصة القول ان الاهداف العامة للطريق الثالث في المجال الديمقراطية تتمثل في اعادة خلق وسائل جديد للحكم الفعال واعادة صياغة العلاقات بين الدول والاسواق والمواطنين واستكشاف المجالات الجديدة وفي هذا الصدد هنالك اشارة على اهمية خلق مؤسسات وسطية لتعميق الديمقراطية واعادة تأسيس المجتمع المدني، واذا تبينا تلخيص الاتجاه العام لتجديد الديمقراطية الذي يحاول "الطريق الثالث" تطبيقه سوف نجد انه يندرج تحت ما يطلق عليه (الديمقراطية التشاركية) التي تؤدي فيها مشاركة الجماهير دوراً اساسياً على حساب فكرة التمثيل السياسي، وفي هذا المجال يقع على عاتق الحكومة ان توسع دائرة التشاور مع المواطنين والمنظمات الاجتماعية خارج نطاق الاطار الدستوري التقليدي، الذي يعطي للحكومة ونواب البرلمان حق تشريع القوانين[٤٢].

غير ان هناك افكار متنوعة في مجال التجديد الديمقراطي، وفي مقدمتها تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، وتحثيثها على المشاركة في اتخاذ القرار، بالاضافة الى تدعيم الحركات الاجتماعية المستقلة، وهنالك اشارات على خطورة العقبات التي تواجه عملية التجديد الديمقراطي التي تسعى الى اشراك اكبر عدد من الافراد في عملية تشريع القرارات التي تسن لصالحها، واهم هذه العقبات الحرب الشرسة التي يشنها في الغالب اصحاب المصالح، حيث من شأن هذه القرارات والتشريعات ان تمس مصالحهم الاقتصادية وخير مثال على ذلك الاصلاح في مجال الرعاية الصحية، الذي اراد ان ينفذه الرئيس الامريكي الاسبق كلنتون، وما جوبه به من اعتراض ومعارضة قوية[٤٣].

**الخاتمة**

خلاصة القول ان الكثير من الباحثين اتفقوا حول مستقبل الديمقراطية الاجتماعية وعبروا عن خيبة الامل في تحديد الديمقراطية الاجتماعية، كما فقد الاجتماعيون في اوروبا الثقة في كيفية مواجه فلسفة السوق الحرة، ولكن نتيجة لعدد من الاحداث التي ساعدت على انتخاب عدة زعامات من تلك الزعامات الرئيس الامريكي الاسبق بل كلنتون في

---

**[41] Emil Durkbeim in Anthony Giddens: Durkbeim of Politics and the State. Cambridge: polity press, 1986, p.56.**

**[42] السيد يسين، الطرق الثالث ايديولوجية سياسة جديدة، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.**

**[43] المصدر نفسه، ص٧٢.**

عام ١٩٩٢ ساعدت على تغيير هذا التوجه ومناقضته، ووصول ليونيل جوسبان الى السلطة في فرنسا، حيث جاء انتصار العمال في المملكة المتحدة حيث نظر اليه في الكثير من البلدان على انه بداية جديدة، وبعد ذلك انتصار رئيس الوزراء البريطاني الحالي توني بلير بعد انهزام العديد من هؤلاء الذين امتدحوا مدى النجاح الذي تحقق يرون ان مشروع العمال الجديد فارغ والاغلبية التي حصل عليها حزب العمال الجديد كانت نتيجة للدعاية الانتخابية التي اعتمدت على التكنولوجيا الاعلامية المتطورة التي روجت لذلك، وبذلك بدء ينظر الى حزب العمال الجديد، على انه يعتمد بشكل واسع على الاعلام السياسي اكثر مما يهتم بالمشاريع الضرورية، وبذلك يتضح للعيان ان "الطريق الثالث" سياسية، ولا يحق هي ايديولوجية، ولكنها تحولت الى مراجع سياسية نجحت على اساسها احزاب اوروبية عديدة وصلت الى الحكم، وايما كان الامر فيمكن القول ان "الطريق الثالث" لم يقدم حتى الان نظرية متكاملة الاركان تعطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، انه خطوة في مجال التجريب السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة.